

تقرير

ماذا عن يحيى سكاف والرهائن الإيرانيين

يحيى دبور

فتحت قضية السجين اليهودي الأسترالي السري مستر إكس، بن زيغير، والذي قضى انتحاراً في السجون الإسرائيلية قبل عامين، الباب على تساؤلات ترتبط بما كانت تل أبيب تحاول الابتعاد عنه، وترفضه الى حدود السخريّة، من إمكان وجود معتقلين ومخطوفين في المعتقلات والسجون الإسرائيلية، من دون الإعلان عنهم، أو الاعتراف بوجودهم.

يمكن الإشارة الى ما كتب عن الدبلوماسيين الإيرانيين الثلاثة الذين خطفتهم القوات اللبنانية خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ونقلتهم الى معتقلات فلسطين المحتلة. كما كتب الكثير عن الأسير اللبناني يحيى سكاف، وعن شهادته لمعتقلين آخرين، تجزم بأنه ما زال حياً، وموجود في معتقل إسرائيلي، بينما تقول تل أبيب إن جثته ضاعت لديها. وفي الإطار نفسه، يمكن الحديث عن تقارير متعددة ومختلفة المصادر، عن أن الجنرال الإيراني محمد رضا عسكري، الذي خطف في تركيا عام 2007، موجود في السجون الإسرائيلية... وغير هذه

الحالات الكثير الكثير. مع ذلك، كانت الرواية الإسرائيلية هي السائدة لدى كل مقاربة غربية لهذه الملفات. وأيضاً، للأسف، جرى تبني الرواية الإسرائيلية في عدد من التقارير العربية. التشكيك بكل ما يتعلق بـ«ديموقراطية» إسرائيل وجهازها القضائي «النزيه» واعتبارها «دولة قانون» لا تخفي معتقليها، كانت هي السائدة حتى أمس، ويعدّ أي تقرير أو بحث يخالف ذلك وجهاً من وجوه التحامل على إسرائيل، بل وأيضاً نوعاً من أنواع اللامسامة، السيف المصلت في الغرب، على أي تعرض، وإن كان محقاً، لإسرائيل.

ومن باب التساؤل لا أكثر، إذا كانت تل أبيب قادرة على إخفاء معتقل لديها، طوال هذه المدة، بل وأيضاً إخفاء حقيقة انتحاره، لمدة قد تزيد على العامين، فيإمكانها أيضاً، وهي نتيجة طبيعية، إخفاء أي من معتقليها الآخرين، ومن بينهم الحالات المذكورة هنا، وفي مقدمهم، يحيى سكاف والدبلوماسيون الإيرانيون الثلاثة والجنرال عسكري.

تقدم إسرائيل على فعل ذلك؟ باتت الإجابة واضحة، وأقيم الدليل عليها. ليست قدرة وحسب، بل تملك إرادة



لا يمكن إسرائيل أن تنكر حقيقة وجود سكاف لديها أو دخوله فلسطين المحتلة



تنكر حقيقة وجوده لديها وأنه دخل فلسطين المحتلة. لكن ما ترويه تل أبيب بشأن سكاف يجافي العقل: كان موجوداً لدينا، لكن الجثة ضاعت! لو كان سكاف أسترالياً، أو شبه أسترالي، كما هي حال مستر إكس، لكانت الإجابة مغايرة. أو في أقل تقدير، ما كانت لتبقى الجثة، أساساً، طوال هذه المدة لكي يصبح بمقدور إسرائيل أن تتذرع بضياعتها.

والحديث الإسرائيلي عن أن تل أبيب اعلمت الحكومة الأسترالية بموضوع مستر إكس يزيد من تداعيات المسألة ولا يقلصها. ليست تل أبيب بقادرة على إخفاء الحقائق والمعتقلين لديها، بل وواقعة انتحارهم أيضاً، بل هي قادرة كذلك على إشراك حكومات غربية في إخفاء الحقائق. وعلى ذلك يمكن القياس. من شأن الفضيحة الإسرائيلية الأخيرة أن تفتح النقاش من جديد إزاء أكثر من ملف شبيه يتعلق بمعتقلين ومخطوفين، ورد اسم إسرائيل كجهة مسؤولة عن خطفهم أو اعتقالهم، من دون الإعلان والإقرار عنهم. لا يقتصر ذلك على ملفات لبنانية وإيرانية، بل يشمل الكثير من الملفات والأشخاص الفلسطينيين والعرب، بل وأيضاً، كسابقة بن زيغير، رجالاً «بيض».

والقضائية، الغربية تحديداً، مغايرة للغاية. هذا ما حصل مع لبنان، وأيضاً مع إيران، وتحديداً مع الدبلوماسيين الإيرانيين الثلاثة، وأيضاً مع الجنرال عسكري. أعلنت إيران وجود أدلة لديها، وكتب الإعلام الإيراني كثيراً عن الموضوعين، لكن كان كافياً لدحض الرواية الإيرانية، التي لم ترق الى حد مناقشتها في الغرب وإسرائيل، الاكتفاء بالإنكار والرفض الإسرائيليين، إذ إن المسألة كانت ما بين رواية دولة «إرهابية»، تتعلق بـ«إرهابيين»، وبين رواية إسرائيل، الدولة الديموقراطية ودولة القانون، وبالتالي النتيجة كانت واضحة مسبقاً: الإيرانيون غير موجودين في إسرائيل، وإلا لكانت إسرائيل أعلنت عنهم، كما ينص قانونها.

للمفارقة، لم تكتف التقارير الغربية، والإسرائيلية، عند حدود رفض «الادعاء» الإيراني، بل جرى التعرض لإيران، كمصدر لأخبار ملفقة، بما يشمل مستويات من السخريّة والاستهجان لما وصلت إليه المخيلة الإيرانية. الأمر نفسه ينطبق على الحالة اللبنانية، وفي قضية الأسير سكاف، على سبيل المثال. لا يمكن إسرائيل أن

القوات تسمي مرشحها الكسرواني: رسالة في اتجاهات عدة

تقرير

بدأت القوات اللبنانية

«عملية الإصلاح الداخلي» من كسروان. قسّمت القضاء منذ أشهر الى ثلاثة قطاعات، مستندة إلى النظام الداخلي الذي أقرّ هذا البند. حاول الحزب تحطّي الخلافات في بعض الضيع، إضافة الى الوقوف الى جانب القاعدة أكثر. الهدف الأساسي هو التحضير لربح «معركة كسروان». تخلى شوقي الدكاش عن بعض مهماته لصالح ثلاثة أشخاص آخرين، تحضيراً لخوض الانتخابات



تفرض القوات الدكاش مرشحاً حزبياً على مجتمع لطالما أعطى أصواته لنواب العائلات والخدمات (أرشيف)

ليا القرني

حسمت القوات اللبنانية خيارها الصعب في كسروان. فقد علمت «الأخبار» من مصادر مطلعة أن اجتماعاً عقد في معراب، بداية هذا الأسبوع، ضم نحو سبعين حزبياً، لاختيار مرشح كسروان القوات بالتصويت. غالبية الأصوات صوّتت لمصلحة منسق القضاء شوقي الدكاش، وسط تكتم معراب عن الموضوع. بهذا الخيار، تكون القوات قد تخلّت عن «حصان طروادتها» رئيس جمعية الصناعيين نعمة أفرام، وتحدّثت عضو الأمانة العامة لقوى 14 آذار نوفل صو، الذي لم يعد وارداً لديه أن يطلع «الضوء» من معراب. وتوجه القوات أيضاً رسالة الى الناخبين السابقين منصور البون وفريد هيكل الخازن بأنها لن تتنازل هذه المرة عن المقعد الذي تخلت عنه لمصلحة عميد الكتلة الوطنية كارلوس إده في 2009. أما بالنسبة إلى حليفها اللودود حزب الكتائب، فالرسالة ذات حدين: ترشّحون حزبياً نردّ بحزبي، تريدونها

الى غيره»، على ذمة أحد القوتين. يبرر هذا الأخير عدم اختيار معلوف ليكون مسؤول قطاع، بأنه منسق سابق «لا يجوز ذلك بروكولياً، إضافة الى الرغبة في إعداد أشخاص جدد لتبوء المناصب». على الرغم من الجهود التي بذلوها «لا فضل لأي واحد منهم في استقطاب عنصر جديد الى القوات»، يحسمها مسؤول إحدى المناطق. يضيف إن الذي ينتسب الى الحزب يكون بذلك اقتناعاً «بالقضية» والقائد الأعلى، لا بالأشخاص المحليين. في كل هذه المعمعة، لم يتدخل الدكاش بأي من مهمات مسؤولي القطاعات. لم يسمح بأي ازدواجية في العمل أو بتخطي صلاحياتهم. يصف أحد المسؤولين هذه الخطوة بالإيجابية «فهي تنم عن ثقة بالأشخاص المختارين». يرفض النظر إليها من منحنى آخر، وهو سلبي بطبيعة الحال، لماذا لا يكون عدم التدخل وممارسة صلاحياته قلة مسؤولية من الدكاش الذي تأخذ أشغاله الخاصة معظم وقته حالياً، أو قلة دراية بالأرض وعدم قدرته على التواصل جيداً مع القاعدة؟ «كلا، أرادهم الدكاش أن يتمرّسوا في العمل».

منذ شهر تقريباً، اجتمع في معراب الأمين العام للقوات فادي سعد ومساعدته، إضافة الى الدكاش. ناقش الثلاثة وضع القضاء. قوّموا العمل وفق المنهجية الجديدة. وخلصوا الى أن «التقسيم انعكس إيجاباً على الأمور التنظيمية»، وساهم في تمكين العلاقة بين القاعدة والقيادة، «فقد أصبح هناك من يسأل عنهم باستمرار ويحتمع بهم دورياً»، الأمر الذي لم يكن الدكاش يجيده «الكثرة أشغاله». كما أن الاجتماعات تكثفت، وأصبحت تعقد كل 15 يوماً. أما بالنسبة إلى الخدمات فهي «أصلاً قليلة»، ولم يطرأ أي تغيير عليها. وصلوا الى نتيجة بان «التقسيم نجح»، فقرروا أن يطبقوا النظام في المثل الذي سيقسم الى قطاعين.

بعد العمل على الأرض، وتغيير اللجان المحلية، ومحاولات راب الصدع في الضيع، عين القوات اليوم على ربح معركة كسروان الانتخابية، من خلال العمل الجدي في الضيع عبر دراسة لوائح الشطب، والقيام بإحصاءات. كل ذلك، والقيادة لم تصدر رسمياً بعد اسم مرشحها.

عاصمة القضاء. انسحب التغيير على 15 قرية في هذا القطاع. سلمت مقاليد السلطة في الفتوح الى أمين سر المنطقة في الحزب ناجي يحشوشي. يحشوشي «ابن أرض ويعرف الواقع القواني جيداً من خلال عمله أميناً للسر». تثقّ به القيادة، وسلمته هذا القطاع الذي يعاني خلافات محلية في بعض الضيع بسبب الانتخابات البلدية، كالبحوار مثلاً. إلا أنه في الإجمال يعتبر «الفتوح الأفضل قوالياً إذا ما قورن بغيره من القطاعات». تثقّ «إمارة الجرد». هذا القطاع أعطي لرجل الأعمال بيار البعينو، «الذي حاول السني بالقوات عن هذه الخلافات، وقطع الطرقات، وهي الحوادث التي اعتبرت فردية، وغير راغب في استغلال مشاعر الناس لغايات انتخابية». تغيرت اللجان المحلية في 14 ضيعة تقريباً. لم يسلم القطاع من نار الغيرة التي انقذت في نفس المنسق العام السابق زياد معلوف. حاول الأخير الذبذبة على عمل البعينو في منطقة القليعات، «فكل إنسان يعتبر منطقته إمارة له لا يجوز أن تؤول



القوات تخلت عن حصان طروادتها رئيس جمعية الصناعيين نعمة أفرام



بها القوياتون حد المرض. وقع الخيار على عضيبي «لأنه شخصية محترمة وجدي في العمل». إلا أن ذلك لم يسعفه في مهماته، فـ«جونية صعبة»، استناداً الى مسؤولين قوايين محليين. يقول هؤلاء إن جونية هي عاصمة القضاء والكل عينه عليها، فالنائبان السابقان منصور البون وفريد هيكل الخازن نقلوا نفوسهما إليها بغية العمل عن قرب على المحافظة عليها». في تعبير أوضح، لا تزال القوات ضعيفة في

معركة أحجام فلتكن.

تعود القوات الى كسروان من الجوابية السياسية بعدما دخلتها كميليشيا. تفرض مرشحاً حزبياً على مجتمع لطالما أعطى أصواته لنواب العائلات والخدمات، وقد تجلّى هذا الواقع في الـ 2005 إذ حصدت لأثمة 14 آذار في العقبية، سقط رأس الدكاش، 2% من أصل 1500 مقترع. سقط الدكاش في العقبية، وما إعادة ترشيحه اليوم إلا دليل على تغيير في الاستراتيجية التي يتبعها الحزب، وصحة بعض الإحصاءات التي سجلت تقدماً للقوات في المنطقة. يتزامن هذا الأمر أيضاً مع تقسيم كسروان الى ثلاثة قطاعات. فالدكاش لم يعد الحاكم بامرهم على الأرض الكسروانية، وجاء من يشاركه هذا الطبق... قانونياً. سلّم قطاع جونية للمحامي روبر عضيبي. هو كتابي قديم، لماذا انتقل الى القوات؟ بيتسم متهرباً من الإجابة يرفض الغوص في أي شأن حزبي، يترك الأمر «لمنسق القضاء إذا ما رأى ذلك مناسباً». إنها الهرمية الحزبية التي يلتزم